

# آل بن موسى في سياق التاريخ من الاسترقاق المنزلي إلى الوصاية على الحكم

عبد الرزاق الصديقي

كلية الآداب — المحمدية

يهدف هذا المقال إلى إبراز الدور الذي كان يحتله الوُصفان ضمن الجهاز الخزني في مغرب ما قبل الحماية. ونتتبع في هذا المضممار تطور أسرة آل بن موسى البخارية، وكيف تحولت من الاسترقاق المنزلي — على عهد سيدي محمد بن عبد الله — ليتبوأ أعقابها أعلى مراكز القرار، ويصبحون من أركان الدولة إلى أن تمكن أحمد بن موسى البخاري، بعد وفاة مولاي الحسن، من أن ينتزع البيعة لفائدة المولى عبد العزيز، القاصر آنذاك، ويستبد بالحكم إلى وفاته سنة 1900.

## 1 — أصول الأسرة ومقوماتها :

كان الخزن المغربي يتخذ من البواخر عموما أعيان دائرته، وكبار عماله، وبطانة سره، وذلك منذ العهد الإسماعيلي<sup>(1)</sup>. وقد اتخذ هذا المنحى طابعا أكثر وضوحا في القرن التاسع عشر حيث برز عدد منهم على رأس مناصب ذات بال في هرم الجهاز الخزني. وأصبح عدد لا يستهان به من الوصفاء أعلاما بارزين أمثال : أحمد

---

(1) العباس المراكشي ابن إبراهيم، الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام، المطبعة الملكية، الرباط 1977، ج 6، ص 35.

مما أورده المؤلف حول ترجمة محمد بن العياشي أن المولى إسماعيل كان يكتفي بالبواخر عن خدمة غيرهم في الجيش واستعمل منهم الولاة.

ابن مبارك<sup>(2)</sup>، وموسى بن أحمد<sup>(3)</sup>، وعبد الله بن أحمد<sup>(4)</sup>، وأحمد بن موسى<sup>(5)</sup>، والجيلالي بن حمو<sup>(6)</sup>، وحمو بن الجيلالي<sup>(7)</sup>، وإدريس بن العلام<sup>(8)</sup>، وسعيد بن فرجي<sup>(9)</sup> وغيرهم كثير، وكان ينحدر جميع هؤلاء من أصل بخاري. ولعل سر تفضيل المخزن لوصفائه في إسناد المناصب العليا والحساسة في الدولة<sup>(10)</sup> يرجع

(2) عبد الرحمان بن زيدان، العز والصولة في معالم نظم الدولة، المطبعة الملكية، الرباط 1961، ج 1، ص 273-274.

(3) محمد بن أحمد المدزومي، الدررة السنية في ذكر الدولة الحسنية، مخطوط الخزانة الحسنية الرباط، رقم 481، ص 39-47. A.M.G.V. وثائق وزارة الحربية الفرنسية، فانسين، تقرير (فيرو Feraud) إلى وزير الحربية الفرنسي، بتاريخ 25 مارس 1877. هو موسى بن أحمد بن مبارك البخاري. كانت أمه جارية إسبانية وبذلك فهو مولد. كان ممتلئ الجسم، قصير القامة، ذا شفتين متورمتين يعلوهما منخر عريض واسع الفتحين. كان يتولى الحجابة على العهد الحمدي، وبعد تولية مولاي الحسن احتفظ بمنصبه ثم تطاول على خطة الصدارة جاعلا السلطان أمام الأمر الواقع، فظل يجمع بين المنصبين إلى أن توفي سنة 1879.

(4) A.M.G.V.؛ (تقرير فيرو Feraud) بتاريخ 25 مارس 1877، سبق ذكره.

(5) الحسن بن الطيب بن الإمامي بوعشرين، (تحقيق محمد المنوني)، التنبيه المغرب عما عليه الآن حال المغرب، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط 1994، ج 1، ص 34-35.

(6) الوثائق، دورية تصدرها مديرية الوثائق الملكية، عدد 3، ص 90. هو أحد ضباط الجيش المغربي وقواده المثقفين الحازمين، تولى قيادة المشور أيام السلطان مولاي عبد الرحمان وابنه السلطان سيدي محمد، وعين في عهد هذا الأخير عاملا لمراكش، ثم أعيد إلى قيادة المشور، كما عين عاملا على قبائل زرهون. ولما ولي السلطان مولاي الحسن وحدثت الفتنة بفاس، عينه عاملا عليها خلفا لإدريس السراج المغرب إلى مراكش، ثم نقله عام 1874 إلى عمالة طنجة فبقي بها إلى أن توفي عام 1878.

(7) A.M.G.V. تقرير يونيو 1896، من رئيس البعثة العسكرية الكومندان شلومبرجر Le Commandant Schlumberger إلى وزير الحربية الفرنسي. كان حمو بن الجيلالي باشا وعاملاً متميزاً على مكناس أيام مولاي الحسن.

(8) المدزومي الدررة السنية...، سبق ذكره، ص 62-63.

(9) A.M.G.V. تقرير فيرو Feraud بتاريخ 25 مارس 1877، سبق ذكره. هو باشا فاس الجديد على العهد الحسني. مولد لا يتوفر على مقومات خاصة، كان أبوه أحد وصفان المولى عبد الرحمان وحلاقه الخاص. وكافأه السلطان برتبة قائد، وقد ورث ابنه سعيد رضى السلاطين على أبيه.

(10) المدزومي، الدررة السنية...، سبق ذكره، ص 41. لما بوع مولاي الحسن أقر حاجب أبيه — موسى بن أحمد — في منصبه وأضاف إليه الصدارة. =

من جهة إلى كون الثروات الطائلة المحتججة، عادة خلال ولايتهم، كانت تعتبر ضمنياً ملكاً لبيت المال<sup>(11)</sup>، ومن جهة ثانية فإن هؤلاء الوُصفاء كانوا غير مؤهلين للخيانة والغدر أو شق عصا طاعة مخدومهم لأن المكانة المتألقة التي كانوا يتبعونها في ظل السطوة المخزنية كانت مرتبطة ارتباطاً وطيداً بصولة المؤسسة المذكورة وصلاحها واستمراريتها. ومن نافلة القول أن ضياعهم كان لصيقاً بانهايار المؤسسة ذاتها التي كانوا يعيشون في حماها وكانت على الدوام هي ولية نعمتهم. وكان السلاطين بدورهم يجدون في المنتخب من وُصفائهم كل خصائص النجدة، والطاعة، والشجاعة، والإقدام، والتناهي في الإخلاص، والاستماتة في حب المُلْك.

وسنعرض في هذا المقام لنموذج آل بن موسى — وهي من أشهر الأسر البخارية في القرن التاسع عشر — التي تولى أفرادها مناصب الوزارة، والحجابه، ورئاسة العسكر... إلى أن فوض باحمد إلى نفسه تدبير أمور الدولة المغربية برأيه وإمضائها على اجتهداده — بعد وفاة مولاي الحسن — فاضاً بذلك وصاية قسرية على عرش البلاد. لقد تناولت المصادر الإخبارية المغربية وكذا التقارير الأجنبية أسرة آل بن موسى منذ نهاية القرن الثامن عشر لما طفت أخبارها على سطح الأحداث خلال العهد السليماني. وتُجمع أغلب المستندات على أن جدهم «مبارك» كان هو وأبناؤه ممالك لدى السلطان سيدي محمد بن عبد الله الذي أعطاهم لابنه المولى سليمان<sup>(12)</sup>. ومن الأكيد أن أصل هؤلاء العبيد من سوس، جاءوا في ركاب سيدي محمد بن عبد الله بعد رجوعه من تارودانت حيث كان خليفة عليها. وهكذا نجد عدداً من المصادر تُلصق نسبة «السوسي»<sup>(13)</sup> بأسمائهم كلما ترجمت

= ويشير المؤلف إلى أن السلطان لم يكن «يُرم أمراً من أمور المملكة إلا عن مشورته حسبما تقتضيه جلالته وزارته».

(11) المختار السوسي، المعسول، ج 20، ص 21-32.  
لما كان باحمد طريح الفراش في أيامه الأخيرة بعث بمفاتيح قصوره وخزائنه إلى المولى عبد العزيز. وبعد وفاته نقلت أمواله وتحفه وأثاثه إلى دار المخزن على يد المنهبي.

(12) ابن إبراهيم، الإعلام، سبق ذكره، ج 2، ص 403.

(13) المختار السوسي، المعسول، سبق ذكره، ج 20، ص 31.  
يُرجع المؤلف أصل أسرة آل بن موسى إلى قبيلة هواة بسوس. وأورد بن منصور عبد الوهاب في تعريف باحمد أنه «أحمد بن موسى بن أحمد بن مبارك السوسي...». انظر العز والصولة لابن زيدان. سبق ذكره، ج 1، ص 43، هامش 1.

لَعَلِمَ من أعلامهم. ومن المقومات التي مكنت آل بن موسى من تَسَلُّق أعلى مراتب الهرم المخزني بسرعة أنهم كانوا يُعدون من «أولاد الدار»، نشأوا في حجر الدولة فَتَنَشَأَ جلهم نشأة الأمراء من حيث التأديب وتحصيل مُتون الوقت. فقد عاش الوزير أحمد بن مبارك في كفالة المولى سليمان منذ صباه، وتخلق بأخلاقه، فاستوزره السلطان المذكور مدة ثلاثين سنة إلى أن اغتيل<sup>(14)</sup>. وشبَّ كل من ولدَيْه موسى وعبد الله وترعرعا مع سيدي محمد بن عبد الرحمان، مما أهلهما لتبوء أعلى المراتب بمجرد ما اعتلى صديقهما في الطفولة عرش البلاد<sup>(15)</sup>. فقد وُلِّي عبد الله بن أحمد باشا على مدينة فاس البالي على العهد المحمدي<sup>(16)</sup>، في حين شغل موسى بن أحمد منصب الحجابة على العهد المذكور؛ ثم جمع بين الحجابة والصدارة على العهد الحسني<sup>(17)</sup> إلى وفاته سنة 1879، فشغل ابنه أحمد من بعده الحجابة دون الصدارة؛ ثم انفرد على العهد العززي بالصدارة واستبد بكل أمور الحكم. ومن الأمور المرعية لآل بن موسى في الخدمة المخزنية أنهم كانوا من أهل النجدة والنصيحة، معروفين بالجد والاستماتة في الخدمة، فكان السلاطين العلويون يفوضون لبعضهم مباشرة الأمور. فقد كان أحمد بن مبارك البخاري مشهوراً بصلاحه وورعه فاتخذ منه المولى سليمان وزيراً وحاجباً وكان يعتمد عليه في أمهات الأمور وكبير المعضلات. ولم يكن يُيرم أمراً من أمور الدولة إلا عن مشورته حسبما يقتضيه سداد رأيه، فكان السلطان يقول بعد اغتياله: «لو كان أحمد حياً لما وقع هذا، أو لكان هذا»<sup>(18)</sup>. وحين باغت الموت سيدي محمد بن عبد الرحمان بمراكش، بادر حاجبه موسى بن أحمد إلى عقد البيعة لمولاي الحسن — في غيبته — قبل أن يجهز مخدمه للدفن<sup>(19)</sup>، بالرغم من كثرة أعمامه وبني

(14) ابن زيدان، إتخاف أعلام الناس، الطبعة الثانية، 1990، مطابع «إديال»، الدار البيضاء، ج 1، ص 368. توفي أحمد بن مبارك في مكناس سنة 1819 بعد أن ضربه عبيد البخاري برصاصة بغاية حمرة، ودفن بمين الخارج على باب أبي العمائر.

(15) A.M.G.V، تقرير فيرو (Feraud) بتاريخ 25 مارس 1877، سبق ذكره.

(16) المصدر نفسه.

(17) بن الجاني بعشرين، التنبيه المغرب، سبق ذكره، ص 21.

(18) ابن إبراهيم المراكشي، الإعلام، سبق ذكره، ج 2، ص 403.

(19) المذزومي، الدرة السنية، سبق ذكره، صص 40-41.

عمه وإخوته، فما رجع الأمير المبايع من حركة بجاجة حتى وجد أمور الخلافة قد تفررت وانتظمت أحوالها. وسنعرض لاحقاً كيف تمكن أحمد بن موسى من عقد البيعة للمولى عبد العزيز بالبروج — في غيبته كذلك — عام 1894 بالرغم من صغر سن الأمير المبايع<sup>(20)</sup> وكثرة الأدعياء والمعارضين.

## 2 — وفاة مولاي الحسن ومبايعة المولى عبد العزيز :

فاجأت المنية السلطان مولاي الحسن، مساء يوم 6 يونيو 1894، بدار ولد زيدوح من أعمال تادلة وهو على رأس حركة في طريقه إلى صخرة الدجاجة حيث كان يعتزم قضاء عيد الأضحى. ولم يُعلم بخبر الوفاة سوى أحمد بن موسى الذي أبلغه بدوره في كامل السرية إلى بعض الوزراء، وإلى قائد المشور إدريس بن العلام، دون باقي أعضاء الدائرة المخزنية وعموم الحراك. واقتضت حنكته إخفاء الأمر على الخاص والعام دون من ذكر، إلى أن تغادر المحلة السلطانية ربوع تادلة لكون أحوال هذه القبائل لم تكن مستقيمة، خاصة أن المحلة كانت تخيم بها من أجل استخلاص ما كان بدم بعض فرقها من واجبات ترتبت عليها منذ سنين. وهكذا بكر أحمد بن موسى برحيل المحلة في صباح اليوم الموالي للوفاة، فاراً بجثمان السلطان داخل هودج ومظهراً أن الرحيل عن أمر من جلالته. وقطعت المحلة، بسيرةٍ حثيثةٍ لمدة سبع ساعات متواصلة، المسافة الطويلة الفاصلة بين دار ولد زيدوخ والبروج — من أعمال بني مسكين — في مرحلة واحدة رغم اشتداد الحرارة. وقد استعمل أحمد بن موسى، طيلة هذه المرحلة، من وسائل التمويه والتغليط ما جعل الأمور تظهر عادية للعموم دون أن تثير أي استغراب حتى لدى العناصر الأكثر فضولاً وتفتناً وعلى رأسهم الإنجليزي «ماكلي» وأعضاء البعثة العسكرية الفرنسية الذين كانوا يرافقون الحركة. فقد كان الوزراء يتظاهرون بالتردد على السلطان لمشاورته، واستصدار التعليمات من جلالته بل توقفت المحلة مرتين غنوة لينصب مخدع من الكتان بخصص عادة للجلالة في الأسفار، لقضاء حاجة الإنسان. وكانت المسألة الوحيدة المثيرة للاستغراب هي بقاء السلطان داخل الهودج خلال اجتياز واد أم الربيع. لكن هذا الأمر لم يوح بأكثر من أن جلالته

---

(20) A.M.G.V، تقرير (الكومندان شلومبرجر Le Commandant Schlumberger) إلى وزير الحرية الفرنسي بتاريخ 14 يونيو 1894.

كانت تلم به وعكة صحية على أكثر تقدير، خاصة أنه قطع جل المراحل الفاصلة بين مراكش وتادلة ممتطياً صهوة جواده. كما كان يخرج يومياً بانتظام لمباشرة الأمور أثناء وجود الحملة بدار ولد زيدوح.

دخلت الحملة إلى البروج في الساعة الواحدة بعد الزوال، وكان الدخول وفق التشريفات المألوفة. وما أن حطت الحملة عصي الترحال، بعد رحلة شاقة، حتى باشر أحمد بن موسى أمر بيعة السلطان الجديد. فجمع الوزراء، والفقهاء، وأصحاب الحشيات، وشرفاء العائلة السلطانية الحاضرين في الحملة، وقواد القبائل، بالإضافة إلى سيدي العربي بن داود — زعيم تادلة الروحي — الذي لم يفت باحماد أن يصحبه معه من دار ولد زيدوح دون أن يكون له علم ب وفاة مولاي الحسن. وقد كان باحماد يروم من اصطحاب سيدي العربي بن داود لتحقيق الإجماع حول بيعة السلطان الجديد نظراً لما كان يعتري تادلة آنذاك من اعوجاج وإبابة الامتثال. ولما اجتمع من تقدم ذكرهم من أصحاب الحل والعقد أعلن لهم باحماد عن وفاة السلطان وادعى بأنه أوصاه قبل وفاته بمبايعة ابنه المولى عبد العزيز، على الرغم من عدم بلوغه. وقد عارض اقتراح باحماد في الوهلة الأولى كل من المولى الكبير<sup>(21)</sup> وهو أحد أبناء السلطان الذي كان يكبر أخاه المرشح للخلافة، كما أبدى مولاي الأمين وسيدي محمد الأمrani اعتراضات حول الموضوع، وتردد عدد من القواد بسبب صغر سن الأمير المزمع مبايعته. لكن مع إلحاح باحماد، وقدرته على تطمين النفوس وجبر الخواطر، ودرايته بترتيب الأمور، تمكن في النهاية من تنفيذ الرغبة المزعومة للسلطان الراحل، تارة بالملكيسة والمسايسة وتارة أخرى بالترهيب والترغيب. وآزرته في مشروعه لالة رقية الشراكسية — أم المولى عبد العزيز — ومن كان يلف في لفه من الدائرة المخزنية. وبارك سعيه الوزراء الذين وجدوها فرصة لاستغلال صغر سن السلطان الجديد. كما أن زعيم تادلة الروحي لم يكن في وسعه رفض توقيع البيعة بعد أن وقع في حباله باحماد، لما أصبح بين أيادي المخزن في البروج. ومما استفاد منه أحمد بن موسى في الوصول إلى تحقيق مرماه، ونيل مبتغاه، ما سبق وفاة السلطان من تطورات، ذلك أن خلافة مولاي محمد كانت قد أسقطت أسابيع قبل مغادرة الحركة لمدينة مراكش بعد أن غضب

---

(21) A.M.G.V، تقرير من (الكومندان شلومبرجر Le Commandant Schlumberger) إلى وزير الحرية الفرنسي، الرابط في 14-6-1894.

منه مولاي الحسن إثر رجوعه من حركة تافيلالت، فأثقله بالأغلال وسجنه، ثم انتخب ابنه المدلل المولى عبد العزيز لرئاسة حركة متوجهة إلى الرباط. وهكذا كانت تنحية المولى محمد عن الخلافة<sup>(22)</sup> وتكليف مولاي عبد العزيز برئاسة حركة الرباط قد مهد لمزاعم باحماد المتعلقة بوصية مولاي الحسن في إسناد ولاية العهد لمولاي عبد العزيز خاصة أن الشرع لا يشترط أن يتولى الخلافة أكبر الأمراء سنا. ومما زاد عقد البيعة خصوصية وتميزا حضور جميع قواد القبائل المشاركين في الحركة الذين وقعوا عليه إلى جانب أهل الحل والعقد. أما هاجس التخوف من موقف القوات الأوربية فقد كان محسوما عن دراية منذ الوهلة الأولى من طرف باحماد، بحكم ثقته في القدرة على بسط نفوذه على البلاد، واحترام المصالح الأجنبية وهي ثنائية كانت تشكل صلب المطالب الأوربية — في إطار الحفاظ على الوضع الراهن — بالمغرب في الفترة التي تعيننا. وهكذا كتب عقد البيعة وفق القواعد المعمول بها، وأشهد عليه بالعدول، ووضع كل واحد خط يده وقابله بطابعه. وبعد ثلاث ساعات من المداولات والحسم فوجئت كافة المحلة ومن كان بها من أوربيين بصدح الموسيقى على غير العادة، وخرج المنادون ينعون خبر وفاة مولاي الحسن ويدعون لخليفته بالعز والتأييد، ثم أطلقت المدفعية طلقات في الفضاء إيذانا بنصرة السلطان الجديد المولى عبد العزيز.

بعد أن حسم باحماد موضوع البيعة أمر بتجهيز السلطان المتوفي، وتداول مع الدائرة الخزنية حول الوجهة التي كانت تقتضي الظروف الجديدة أن تؤمها الحركة. فهناك تخوف من مراکش التي يوجد فيها مولاي محمد، ومن المستبعد أن ينظر بعين الرضى إلى مبايعة أخيه القاصر، ثم هناك فاس التي كانت تشكل أيضا نقطة سوداء في الأفق لاحتضانها شخصية نافذة ومحبة عند أهل فاس، وهي شخصية مولاي اسماعيل أخي السلطان المتوفي. علاوة إلى هذا فإن السلطان الجديد، الذي يفترض أن يكون المبتدأ والخبر في ما يجري ويدور، كان ينتظر في الرباط على رأس الحركة التي سبقت الإشارة إليها. وقد استقر رأي باحماد على إرسال صهره عباس بن داود إلى مراکش ليحكم الحراسة على مولاي محمد، ثم قرر السير بعد ذلك نحو الرباط لموازة العاهل الجديد والاقتراب من فاس.

---

(22) المختار السوسي، المعمول، سبق ذكره، ج 20، ص 5.

اتخذت كل هذه القرارات في سباق مع الزمن مساء نفس اليوم الذي دخلت فيه المحلة إلى البروج، لأن المخزن لم يكن يأمن البقاء عند مشارف تادلة خاصة بعد أن أعلن عن خبر وفاة مولاي الحسن. وهكذا شرع في سير حثيث شبيه بالهروب — منذ الصباح الباكر من اليوم الموالي — عبر بسيط الشاوية لأنه أقرب طريق إلى الرباط، كما أن قبائله كانت آمنة وأحوالها مستقيمة. وأثناء تنقل الحركة كان نعش مولاي الحسن المودع داخل الهودج يحتل مكانه الاعتيادي بين صفوفها، كما كانت تقدم له التشريفات المعمول بها عادة طوال المسير إلى يوم 12 يونيو حيث أرسل الجثمان على عجل إلى الرباط لدفنه بعد أن استفحل تعفنه. وفي يوم 13 يونيو التقت المحلة بالمولى عبد العزيز على رأس محله خارج المدينة فقدم له المخزن المظلة السلطانية بحضور المحتلين ثم دخل إلى الرباط دخولا رسميا بعد ساعة من الزمن، وسط حشود غفيرة من سكانها.

إن السؤال الذي أصبح مطروحا بعد صفقة البروج هو أمر الوصاية على الحكم نظرا لصغر سن السلطان الجديد، الذي لم يكن قد بلغ بعد سن الرشد، وهذا شرط من شروط الإمامة لأن الإمام القاصر يفتقر إلى الخبرة السياسية والحربية والإدارية أو على حد عبارة الماوردي يعوزه «الرأي المفضي إلى سياسة الرعية»<sup>(23)</sup>. ومن منطق الأشياء أن مهمة الوصاية لا يستساغ أن يتولاها أمير من الأمراء في هذه الملازمات. فمن نافلة القول أن الأمير المستأمن على هذه المهمة قد يستولي على الحكم دون المولى عبد العزيز وتتخلص قوبة من قوب طال الزمان أو قصر. فهل نجح أحمد بن موسى في استمالة السلطان الجديد والحصول على رضى لالة رقية وثقتها ليتولى وزارة التفويض من أجل تسيير شؤون البلاد باسم العاهل القاصر ؟

### 3 — استمالة السلطان وإبعاد المعارضين :

استعمل أحمد بن موسى من السياسة والدهاء، بعد إعلانه وفاة مولاي الحسن، ما يظهر للملأ أنه كان مجرد كبير من كبراء الدولة. ولم يبد ظاهريا — طيلة أيام الحركة — أي إجراء يوحي بالاستبداد بالحكم<sup>(24)</sup>. وحين استقرت المحلة بالرباط

---

(23) أبو الحسن علي بن محمد الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، الطبعة الثانية، القاهرة 1966، ص 6.

(24) بن الجاني بوعشرين، التبييه المغرب، سبق ذكره، ص 42.



كان بديها أن يحتد التنافس بين آل بن موسى وأولاد الجامعي حول استالة السلطان القاصر واحتوائه ثم الحكم باسمه. ومعلوم أن أعلام الأسرتين المذكورتين كانوا يحتلون مراتب عليا في الهرم الخزني وفي طليعتهم الحاج المعطي الجامعي وأحمد بن موسى البخاري.

• أما أولاد الجامعي فقد كان منهم الوزير الصدر ووزير العسكر، وهم يعدون أحوال<sup>(25)</sup> مولاي الحسن. وكانوا وجوه الدولة وعيونها ويدهم أمورهم وشؤونهم على عهده. وكان الحاج المعطي يراعى قدره ويخشى بأسه. ومن البديهي أن يتضايق أولاد الجامعي من الحاجب السلطاني بل يتخوفان منه اعتبارا لما عاناه من مضايقتهما له على العهد الحسني، وما كانا يظهران له من الغلظة والجفاء بإيعاز من السلطان الراحل الذي حض وزيره الصدر وأوصاه بمخالفة أحمد بن موسى والتضييق به بعدما بلغه أنه استاء من تعيين الحاج المعطي الجامعي في منصب الصدارة حيث أطلق باعتماد لسانه بالطعن والتنقيص مصرحا بأن السلطان فقد عقله.

• أما أحمد بن موسى فإنه يعد من أولاد الدار، ويتبوأ مهام الحجابة التي تجعل المكلف بها يلزم مخدمه ملازمة ظله له — تقريبا — لتوقف الأمر عليه باستمرار داخل القصر وخارجه. ولا يجب أن ننسى أنه كان ولي نعمة العاهل الجديد في الجلوس على كرسي الحكم اعتمادا على ما زعمه من وصية السلطان المالك. كما أنه أظهر من النجدة والخزم في المحلة ما حقق إجماع الحاضرين حول البيعة رغم المعارضين وكثرة الأدعاء. وهذا أمر محسوب لآل بن موسى في خدمتهم منذ القدم، وسبقت الإشارة إلى أن موسى بن أحمد — بعد وفاة سيدي محمد ابن عبد الرحمان — عقد البيعة لمولاي الحسن في غيبته، وهو على رأس حركة بحاجة<sup>(26)</sup>.

لقد تبينت ملاحق القوات الضاغطة في صفوف الخزن منذ دخول المحلة إلى الرباط. فقد بدأ أحمد بن موسى يستبد بالرأي ويتدخل فيما هو خارج عن خطة الحجابة، معتمدا في ذلك على ثقة السلطان الجديد به لأنه لم يكن يركن لأحد

(25) ابن زيدان، العز والصولة، سبق ذكره، ج 1، ص 291.

(26) المدزومي، الدرة السنية، سبق ذكره، ص 40.

سواه منذ صباه، وهذا ما جعل المتفطنين من كبراء الدولة يتسارعون إلى مخالفة الحاجب، والانحياش إلى صفه منذ أن كانت المحلة في البروج. وكان بديها أن يتقوى عضد أحمد بن موسى بقربه من السلطان نظرا لما أسداه له من جليل الخدمة<sup>(27)</sup>، بالإضافة إلى تزكية لالة رقية له، وعرفانها حقه على وقوفه في بيعة ابنها. ولما اتضح للعيان بأن الحاجب صار يختص عند السلطان بنفوذ الكلمة من بين سائر الوزراء، بدأ منافسوه يتضايقون من حضوته خوفا من أن يصبح قطب الدائرة الخزنية مستغلا في ذلك صغر سن السلطان. وكان مترعما معارضة أحمد ابن موسى هما الحاج المعطي الجامعي وأخوه محمد الصغير. فلما كان المولى عبد العزيز يتلقى العزاء في والده وهو يبكي ويتضرع ويتحسر، اقترب منه باحماد وشرع يستعطفه، فلم يتردد الحاج المعطي ليجذب بطرف برنس الحاجب قائلا له : «إنا لم نصر إثنين، إنما نصرنا السلطان وحده». وهكذا بدأ كل من أحمد ابن موسى وأنصاره من جهة، وآل الجامعي ومن لف لفهم من جهة أخرى، يتربصون لبعضهم الدوائر. وحاول أولاد الجامعي تدبير اغتيال السلطان وحاجبه في الرباط أثناء صلاة الجمعة على يد بعض قواد العسكر، غير أن القائد عبد السلام ابن الراضي الحسنائي — وهو ممن كانوا في المؤامرة — اتصل خلصة بأحمد بن موسى ليلة الجمعة نفسها، وأفشى له بالمؤامرة وسمى له مترعميها، وأسماء القواد المعينين لتنفيذها. فبادر الحاجب ليلا — بأمر من السلطان — إلى تجريد محلة إلى الريف على جناح السرعة فأقحم فيها كل القواد المشتبه فيهم. ولكي يستحكم الخزن قبضته في العناصر المشبوهة المشار إليها فإنه جعل محمد بن بوشتي البغدادي قائدا للمحلة ومولاي بوبكر شريفا لها. ويعتبر الأول من رجالات أحمد بن موسى والثاني من أبناء عمومة السلطان.

بعد أن فشلت مؤامرة الرباط صار كل فريق يتربص بصاحبه الدوائر. وعزم أولاد الجامعي على أن يوقعوا بالحاجب في فاس حيث قوة حزبهم من جيش شراكة وأولاد جامع، وعقد أحمد بن موسى العزم على الإطاحة بهم في مكناش حيث

(27) A.M.G.V تقرير 14 يونيو 1894، سبق ذكره.

بعد أن أقنع باحماد المعارضين لبيعة مولاي عبد العزيز في البروج وعلى رأسهم أخوه المولى الكبير، اصطدم بمعارضة مولاي بلغيث الذي التحق بالحركة لما وصلت إلى قصبة برشيد، لكن الحاجب حتى دخل في سلك الجماعة.

توجد عصبية من البواخر. وَهَمَّ بِأَحْمَادٍ تَوَّأَ يَقْوِي أَرْزَهُ بُوْعْدَ كِبْرَاءِ الْمَخْزَنِ بِإِقْرَارِهِمْ فِي مَنَاصِبِهِمْ، وَشَرَعَ يَفِيضُ الْخَيْرَاتِ وَيُبْدِلُ الْعَطَاءَاتِ لَاسْتِمَالَةِ الْقُلُوبِ، وَتَوْسِيعِ دَائِرَةِ الْمَنَاصِرِينَ، وَتَقْوِيَةِ الْعِشْرَةِ. كَمَا بَثَّ الْجَوَاسِيسَ لِاصْطِيَادِ أَخْبَارِ خُصُومِهِ وَأَسْرَارِهِمْ. وَكَأَنَّهُ يَعْمَلُ فِي ذَلِكَ بِنَصِيحَةِ الشَّاعِرِ لَمَّا نَبِهَهُ بِقَوْلِهِ :

احترم الحزم يا ابن موسى فالوقت إن تختبره موسى<sup>(28)</sup>

ولما عزم السلطان على الرحيل إلى فاس ووصل إلى منطقة بني عمار أشار عليه حاجبه بالتوجه من هناك إلى زيارة ضريح المولى إدريس الأكبر على عادة أسلافه. وكان أحمد بن موسى يروم باقتراحه هذا الاقتراب من العاصمة الإسماعيلية للأسباب السالفة الذكر. فدبر الأمر ليلاً مع باشا مكناس حمو بن الجيلالي البخاري الذي خرج على رأس الشرفاء والأعيان وقواد الجيش وأصحاب الحشيات وحشود غفيرة من سكان المدينة، فاعترضوا المحلة السلطانية عند رجوعها من زرهون، وجددوا البيعة للسلطان وهناؤه بسلامة الوصول وسألوه الدخول لمدينتهم. ورغم إشارة أولاد الجامعي إلى أن العادة تقتضي تسبيق فاس على مكناس فإنه لم يسمع لهم كلاماً وأسعف أهل مكناس ولبى طلبهم لكثرة إلحاحهم وتطارحهم على ركابه<sup>(29)</sup>. ولما دخل السلطان إلى مكناس خلافاً للعادة المألوفة، أدرك أولاد الجامعي أن الأمر كان من ترتيب حمو بن الجيلالي وبإمرة من أحمد بن موسى ليتقوى عضده بعبيد البخاري ويتأق له المراد فيهم. وفي خضم هذه الأحداث المطردة التي كانت تبرز نفوذ شخصية الحاجب في اتخاذ القرار بمفرده دون باقي كبراء الدولة، جاءت أزمة 10 يوليوز لتنذر بنهاية أولاد الجامعي ومن كان من لفهم أو يتعاطف معهم<sup>(30)</sup>. ففي اليوم المشار إليه دخل الوزير الصدر الحاج المعطي الجامعي عند السلطان ليدفع المكاتب من أجل التوقيع عليها، فأمره المولى عبد العزيز بتسليمها إلى أحمد بن موسى. لكن الوزير امتنع عن ذلك وقال له : «اعمل معنا العرف الجاري في أيام والدك». ولما أمره السلطان بالتنفيذ ترك المكاتب إزاءه وخرج مغضباً. فأمر السلطان قائد مشوره إدريس بن العلام البخاري أن

(28) المدزومي، الدرة السنية، سبق ذكره، ص 60.

(29) بن اليماني بعشرين، التيه المعرب، سبق ذكره، ص 44.

(30) A.M.G.V تقرير 14 يونيو 1894، سبق ذكره.

يبلغه بلزوم داره هو وأخوه محمد الصغير وزير العسكر<sup>(31)</sup>. وكانت هذه الواقعة فرصة سانحة لأحمد بن موسى لكي يتصدى لأولاد الجامعي ليس كأعداء تقليديين لآل بن موسى في دائرة المخزن المركزي فحسب<sup>(32)</sup>، بل كعصاة خرجوا عن سلك الجماعة، لكونهم طعنوا في شخص السلطان ورغبوا الناس في نقض بيعته وروجوا لخلعه. فأفتى فيهم بعض علماء فاس بعد أن أقام الحجة على التهم المنسوبة إليهم<sup>(33)</sup>. وبعد ثلاثة أيام أمر حمو بن الجيلالي البخاري بقبض الحاج المعطي وصنوه محمد الصغير، فداهما ليلا وهما في الفراش، فأودعا سجن مكناس ورحلا بعد حين إلى سجن تطوان<sup>(34)</sup>. ثم ألقى القبض على صهرهما الحاج العربي الزبدي وأودع في سجن مكناس ثم رحل بدوره إلى سجن آسفي. وحاز المخزن 200.000 ريال كانت في خزينة الحاج العربي الزبدي، كما وجد في بيت الحاج المعطي الجامعي 30.000 ريال واستمر البحث عن الباقي<sup>(35)</sup>. وبيعت تركاتهم جميعا في حواضر المغرب<sup>(36)</sup>. أما محمد بن العربي الجامعي الذي كان وزيرا صدرا على عهد مولاي الحسن، ثم أعفي لمرض عضال ألم به، فقد وجد لنفسه مخرجا — لينجو بنفسه — بأن قدم لأحمد بن موسى أموالا طائلة مدعيا أن السلطان الهالك كان قد استأمنه عليها خلال وزارته<sup>(37)</sup>. ورغم فرار العربي

(31) ابن زيدان، الإنحاف، سبق ذكره، ج 1، ص 375.

(32) ابن إبراهيم، الإعلام، سبق ذكره، ج 2، ص 343.

أورد المؤلف أن أحمد بن موسى شكّا ذات يوم لمحمد فاضل — وهو من مريدي الشيخ ماء العينين، الذين كانوا يسكنون بمراكش أيام السلطان مولاي الحسن — ما كان يعانيه من انحراف السلطان عنه بسبب وشاية أعدائه أولاد الجامعي، فأبلغه الشيخ بواسطة محمد فاضل بأن الأمور سترجع إليه فليطب نفسا.

(33) ابن الجناتي بوعشرين، التبيين المغرب، سبق ذكره، ص 43؛ ابن إبراهيم، الإعلام، سبق ذكره، ج 2 ص 444.

أورد المؤلف أن مولاي أحمد الصوري ومولاي الطاهر البلغيثي هما اللذان أشاعا دعوة أولاد الجامعي إلى خلع المولى عبد العزيز. وقد كان مولاي الطاهر البلغيثي من لفيف الحاج المعطي.

(34) المختار السوسي، المعسول، سبق ذكره، ج 20، ص 20.

(35) A.M.G.V. موجز عن تقرير الكومندان شلمبرجر Le Commandant Schlumberger إلى وزير الحربية الفرنسي غشت 1894.

(36) ابن إبراهيم، الإعلام، سبق ذكره، ج 2، ص 444.

(37) نفس المصدر، ج 7، ص 214.

الجامعي إلى الجزائر فقد أُلقي عليه القبض وعرف مصير أخويه حين رجع بعد سنتين رغم ادعائه الحماية التركية<sup>(38)</sup>. وقبل الدخول إلى فاس أعطى باحماد قصر الحاج المعطي إلى الأمير مولاي اسماعيل — عم السلطان — الذي كانت له شعبية كبيرة في العاصمة الإدريسية وكان أهلها يرشحونه لخلافة مولاي الحسن<sup>(39)</sup>.

بعد أن أزاح أحمد بن موسى عن طريقه أولاد الجامعي الذين كانوا من ألد أعدائه وأشرس خصومه صفا له الجو، فارتفع كعبه وعلا صيته، واستبد بالحكم دون السلطان المكفول بعد أن وضعه تحت جناحيه، ومارس عليه عزلة داخل القصر. وكان قد استحوذ على منصب الصدارة وأسند رئاسة العسكر لأخيه سعيد والحجاجة لأخيه إدريس، وأقر حليفه الوفي إدريس بن العلام البخاري على قيادة المشور<sup>(40)</sup>، وأضاف إليه باشوية فاس الجديد<sup>(41)</sup>. ثم انبرى إلى مقاومة فريقين من الأشخاص لم يكن يرغب في وجودهم : أولهما الأمراء الذين أبدوا معارضة لبيعة المولى عبد العزيز أو بايعوه على مضض، ومعهم كل أنصار آل الجامعي. وثاني الفريقين يتضمن الشخصيات النافذة في الدولة التي يخشى بأسها، أو يمكنها أن تؤثر على السلطان المكفول ليتخلص من استبداد الوزير الصادر وسياسة العزلة التي كان يضربها عليه.

أما بالنسبة للفريق الأول، فقبل دخول المحلة إلى فاس صباح يوم 21 يوليوز أمر باحماد بأسر الأمير مولاي عمر، بدعوى ضلوعه في مؤامرة أولاد الجامعي، ثم بعثه إلى سجن مكناس ليكون تحت نظر الباشا حمو بن الجيلالي البخاري<sup>(42)</sup>. ورغم أن الأمير مولاي محمد بعث ببيعته فقد أبقى عليه أسيرا في مراکش تحت مراقبة صهره عباس بن داود، كما اعتقل وصيفا يدعى «باحمدون» وهو ثري كان من رجالات مولاي محمد<sup>(43)</sup>. أما باقي الأمراء فكانوا يخيمون بالمحلة خارج

---

(38) A.M.G.V، سبق ذكره، تقرير أبريل 1896.

(39) نفس المصدر، تقرير أكتوبر 1894.

(40) بن اليماني بوعشرين، البيان المغرب، ص 44.

(41) A.M.G.V، سبق ذكره، تقرير يوليوز 1894.

(42) نفس المصدر، تقرير 23 يوليوز 1894.

(43) نفس المصدر، تقرير غشت 1894، وتقرير أبريل 1897.

المدينة، تحت عيون الحراس في انتظار نفهم إلى تافيلات<sup>(44)</sup>. وبعد ذلك أراح كل المحسوين على أولاد الجامعي مثل عامل وجدة الذي عين مكانه المختار الغيغايي<sup>(45)</sup>، وفصل باشا فاس الجديد علي الراشدي، كما طرد عددا غفيرا من كتاب الصدارة الذين كانوا تحت يد الحاج المعطي الجامعي<sup>(46)</sup>.

إذا كان التنكيل بالسجن أو العزل مصير كل من تقدم ذكرهم سواء بتبريرات مزعومة أو تهم ثابتة أو حتى مجرد قرابة لخصم نكب، فإن هوس أحمد بن موسى وهمه الشاغل كان يكمن في تهيب كل الظروف لتثبيت مكانته، وتحصن وضعه، وذلك بإبعاد كل العناصر التي يمكنها أن تضغط على السلطان المكفول أو تؤثر عليه ليراقب الوزير الصدر أو يجعله من جملة الوزراء دون الاستبداد بالحكم.

على هذا الأساس كان باحماد يبعد عن السلطان كل الشرفاء والخدام النافذين الذين كانوا على العهد الحسني أهل نجدة ونصيحة، أو أصحاب رأي ومشورة. فقد كان يبعد على سبيل المثال عن البلاط كلا من مولاي الأمين وسيدي محمد الأمrani — وهما العمان المقربان للسلطان — تحت ذريعة ترؤس الحركات، وهي مهام كان يكفي أن تناط بشرفاء آخرين. ورغم طعون سيدي محمد الأمrani في السن، أمره باصطحاب حركة إلى تافيلات حتى لا تتأق له فرصة ملاقة السلطان أو الجلوس إليه<sup>(47)</sup>. كما أصر على نقل قاضي مراکش الشريف مولاي مصطفى إلى تافيلات لولا أن السلطان فوجيء بالقرار واستغرب له واعترض عليه بإلحاح<sup>(48)</sup>. وبعد أن حل السلطان بمراكش رحل باحماد المولى محمد من معتقله بالقصر إلى معتقل بالمدينة حتى لا يقع تقارب بين الأخوين على حساب الوزير الصدر<sup>(49)</sup> علما بأن مولاي محمد سبق له أن بعث ببيعته دون قيد ولا شرط ولم يثبت عنه أنه نقض العهد، أو صدر منه ما يغضب. والأدهى من هذا وذاك أن بطش أحمد بن موسى لم يستثن حتى باشا مكناس حمو بن الجيلالي البخاري

---

(44) نفس المصدر، تقرير غشت 1896.

(45) نفس المصدر، تقرير أكتوبر 1894. كان المختار الغيغايي يعمل بمكينة السلاح بفاس.

(46) نفس المصدر، تقرير أبريل 1897.

(47) نفس المصدر، تقرير (بوكور Bougourd) من فاتح أكتوبر إلى فاتح نونبر 1898.

(48) نفس المصدر، تقرير (شلمبرجر Schlumberger)، يوليوز 1896.

(49) نفس المصدر، تقرير 27 فبراير 1896.

الذي كان من أكبر الحلفاء الذين آزره في نكبة أولاد الجامعي. فلما رأى قوته وحنكته وحسن حيلته، وقدرته على فرض احترامه وهيبته على قبائل زمور وكروان الشهيرتين بالتمرد وإبابة الامثال، خشى بأسه فجازاه جزاء سِنَمَار حين نفاه إلى تارودانت بدعوى ترؤس حركة سوس، فأبقاه منبوذا هناك<sup>(50)</sup>. وهكذا كان باحماد يبعد السلطان عن الحكم ويحول دون اتصاله بالشخصيات التي يحتمل أن تؤثر فيه، ضاربا عليه الحصار حيث كان يعيش منعزلا في القصر مكتفيا بتوقيع المكاتيب المقدمة إليه. وتحت ذريعة الهاجس الأمني كان الوزير يوصد الباب ليلا على العاهل<sup>(51)</sup>، موهما إياه أنه كان مستهدفا في حياته وملكه<sup>(52)</sup>.

تطرح مبايعة المولى عبد العزيز، والظروف التي مرت فيها حسب ما تقدم، وما تلا ذلك من تطورات إشكالية الخلافة في مغرب ما قبل الحماية، لغياب قانون منظم لولاية العهد. ومن المعلوم أن السلاطين العلويين تنبها لهذه المعضلة، منذ القرن الثامن عشر، فعملوا على درء ما كان يعترض ولاية العهد من قلاقل ونزاعات بين أدياء الحكم، دام بعضها ما يزيد عن عقدين من الزمن. فكانوا يشيرون بطريقة غير مباشرة إلى من ينتخبونه من الأمراء لولاية العهد من بعدهم، وذلك

(50) المختار السوسي، المعسول، سبق ذكره، ج 20، ص 25.

(51) A.M.G.V، سبق ذكره، تقرير (شلمبرجر Schlumberger)، يوليو 1896.

(52) نفس المصدر، تقرير 16 شتنبر 1894.

في ربيع النبوي من سنة 1312هـ الموافق لشتنبر 1894 احتفل المولى عبد العزيز بعيد المولد بعد أن دخل إلى فاس إثر مبايعته. وقد هب أحمد بن موسى خلال احتفالات العيد إلى اتخاذ ترتيبات أمنية مربية بدعوى أن هناك مؤامرة لاغتيال العاهل الشاب من طرف معارضييه. وكان باحماد قد روج بواسطة زبانيته، قبيل العيد، أن المولى عبد العزيز لن يكمل أكثر من مائة يوم، ومعلوم أن تمام الفترة المتنبأ بها كانت هي أيام العيد المشار إليه. وقد كان يستهدف من هذا الملعب تهيب السلطان وإقلاقه، وإفزاز لالة رقية، وإظهار حرصه على سلامة المولى عبد العزيز، وفي ذات الوقت كان يمهّد لضرب حصار العزلة عليه. ولكي يظهر باحماد خطورة الموقف أمر بتغيير مكان الاحتفالات المألوف — القريب من سياجات العراصي والأبنية — واستبدله ببسيط مكشوف تسهل مراقبته. وضرب عليه الإنجليزي «ماكليين» حزاما أمنيا من العسكر محكم الإغلاق، ومنع اختراقه على عموم الناس. وكانت البغال المحملة بالخرطوش تقف بإزاء الجنود. وفي زوايا مربع الحراسة وضعت ست عشرة بطارية ومدافع أخرى تصحبها صناديق مملوءة بالقذائف. أما رجال الخزن فقد سلّحهم باحماد ببنادق سريعة الطلقات.

بتعيينه خليفة لهم في إحدى عواصم البلاد، ليعلو حسه، ويشع اسمه بين الخاص والعام، وفي ذات الوقت يتمرس على تدبير الشؤون الخزنية والاحتكاك بدواليب التسيير<sup>(53)</sup>. غير أن شغور منصب الخليفة قبيل وفاة مولاي الحسن — حيث كان مولاي محمد مغضوبا عليه في مراكش — أربك السير العادي حول ولاية العهد مما ترك الباب مفتوحا للتباري أمام أصحاب الصولة في الدائرة الخزنية لمساندة أمير دون آخر. وقد تطفن باحماد إلى المراهنة على نصرة المولى عبد العزيز القاصر — قبل أن تبرد جثة مولاي الحسن — مستعملا كل ما أوتي من دربة ودهاء ومكر في ربح رهانه. وبعد أن بلغ مرامه وقضى بالحبس والإبعاد على أعدائه من الأمراء والكبراء وكل من كان يخشى بأسه أو تأثيره على السلطان المكفول، مسك البلاد بقبضة من حديد، ووضع تحت يده أموال الدولة وتحفها الموروثة، وشيد القصور<sup>(54)</sup>، وأطلق العنان لنهم آل بن موسى المعهود في الابتزاز والتريك وبيع المناصب<sup>(55)</sup>. وضدا على التقاليد القاضية بأن السلطان وحده يظهر ممتطيا لمركوب خلال المراسيم، فإن باحماد كان يظهر مع السلطان على بغلة مسروجة. ولما كان يخرج بمفرده كان الإنجليزي «ماكلين» يعزف له التحية العسكرية<sup>(56)</sup>.

(53) عبد الرزاق الصديقي، الرحامنة وعلاقتهم بالخير، شركة بابل 1997، ص 4.  
كان سيدي محمد بن عبد الله خليفة لأبيه على تارودانت ثم على مراكش، وشغل نفس المنصب في هذه العاصمة الأخيرة — في القرن التاسع عشر — كل من سيدي محمد بن عبد الرحمن، ومولاي الحسن، ومولاي محمد.

(54) كناش الخزانة الحسنية، الرباط، تقييد صائر بناءات الوزير السيد أحمد بن موسى 1311-1318، من الصفحة 1 إلى الصفحة 151.  
كان يشغل في بناء قصر الباهية بمراكش 700 عامل. A.M.G.V سبق ذكره، تقرير دجنبر 1894.

(55) ابن إبراهيم المراكشي، الإعلام، سبق ذكره، ج 2، ص 403، A.M.G.V سبق ذكره، تقرير يناير 1897.

كان أحمد بن مبارك البخاري — وزير المولى سليمان وجد باحماد — يشكل استثناء ضمن آل بن موسى من حيث الابتزاز واحتجان المال. فبعد وفاته لم يوجد في صندوقه ثمن كفته، فنولى السلطان مصاريق تجهيزه ودفنه. أما باقي أعقابه فقد حفظ لهم التاريخ نهمهم في اكتناز المال واقتناء الأصول. ورغم أن باشا مراكش عباس بن داود كانت له مصاهرة مع باحماد، فقد احتجن منه في ظرف سنتين مقدار ما أعطاه الباشا المذكور لمولاي الحسن خلال فترة حكمه.

(56) A.M.G.V سبق ذكره، تقرير مارس 1896.



وليس مستغرباً أن نجد أعضاء الدائرة المخزنية إثر وفاة أحمد بن موسى يبايعون المولى عبد العزيز من جديد لأن ملكه كان موقوف التنفيذ في ظل استبداد الوزير الصدر، الذي لم يكن يبدى الرأي إلى السلطان ووزرائه على سبيل النظر فيه والتداول حوله، بل كان ينفرد بالنقض والإبرام، وأصبحت أمور الدولة الداخلية والخارجية لا تدبر إلا برأيه، ولا تمضي إلا على اجتهاده وعن إذنه، إلى أن لفظ آخر أنفاسه في قصر الباهية بمراكش في ماي 1900.

